

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة رئيس واعضاء لجنة النزاهة المحترمون ...

لقد شرفني اهتمام ومتابعة لجننتكم الموقرة لموضوع رغبتي في التخلي عن الاستمرار في ادارة هيئة النزاهة وكالة ، الا انني اؤكد للجنة الموقرة هنا رغبتي القاطعة في ترك المنصب ، فاني عجزت مؤخرا عن الاحتفاظ بالدعم السياسي الذي كنت قد كسبته قبل عام ٢٠١١ ولا يمكن لاية هيئة لمكافحة الفساد ان تعمل بفاعلية وكفاءة بلا دعم سياسي كاف ، واؤيد ما ذكره دولة رئيس مجلس الوزراء حول تعرضنا لضغوط سياسية ، كانت الجهة السياسية التي تمارسها تظن ان لها سلطة التدخل في توجيه ملفات الفساد بالطريقة التي تراها مناسبة ، ولم نكن نرغب في ان نكون شركاء او شهود على ذلك ، لانه تدخل سافر في شؤون القضاء والعدالة ، بغض النظر عن النوايا الحسنة او السينة التي تقف خلفها .

وتخلينا عن المنصب هو استجابة مخلصه لدعوة دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم للاستقالة في احد مقابلاته التلفزيونية ، من اجل منح الفرصة لدولته لتحقيق رغبته في اختيار شخص قادر على مكافحة الفساد على حد وصف دولته ، رغم انني اجزم بان مكافحة الفساد لا تتحقق بقدرة رجل اي كان ، ولكنها انظمة واليات ومسياسات وقواعد قانونية يديرها مهنيون اكفاء ، بالتعاون والتنسيق والتكامل بين جميع السلطات والمؤسسات في الدولة ، تحت رعاية ارادة سياسية كاملة ، تدعم الملف ولا تتدخل فيه .

ان التكالب على نهب اموال الدولة وعقاراتها هو الجزء غير المعن من الصراع على السلطة في العراق اليوم ، لذا فان ملف الفساد فيه سائر الى المزيد من اللباس والتعقيد والتسييس وخط الاوراق في ظل ارادة سياسية تدعي الوعي بحجم الفساد المستشري ، ولكنها اضحت في الفترة الاخيرة متدمرة بقوة من الرقابة ، ومن القواعد والقيود القانونية ، وتسعى جاهدة لمقاومة ادوات واليات المساعدة والشفافية ، فكانها مشغولة بمحاربة الرقابيين اكثر من انشغالها بمكافحة الفاسدين ، وذلك قد لا نحصد منه الا المزيد من التراجع الذي ارفض بشدة ان اكون شريكا فيه .

اما عن مواقف الكتل والاحزاب والشخصيات السياسية المحترمة من هذا الموضوع ، فاني اشكر من انتقد ادعنا قبل شكري لمن اشاد به ، فلا بد اننا اصبنا في جانب واخطانا في جوانب غيرها ، خلال ادارتنا لهيئة النزاهة في السنوات الاربع الماضية ، اما تفرض علينا مهنتنا كقاض ان نلتزم الحياد والاستقلال وان نناي بانفسنا وهيئة النزاهة من الدخول في المعارك والتجاذبات السياسية ، لذا فاننا لا نصلح ان نكون طرفا ولا حكما ولا شاهدا في كل تلك المواقف والتوجهات المحترمة ، ولا نصلح للتعليق عليها لا سلبا ولا ايجابا ، فلا نريد ان نحسب على اية كتلة او حزب ، ونترك للسياسيين تصفية مواقفهم بادواتهم وقناعاتهم .

شكري وتقديري للجهود الحثيئة للجنة النزاهة الموقرة في مكافحة الفساد ، وشكري موصول لها عن مساعيها الكبيرة في دعم استقلال وحياد هيئة النزاهة ، ومنع التدخل في اعمالها .

القاضي
رحيم حسن العسكيلي
رئيس هيئة النزاهة